



الجامعة اللبنانية – كلية الحقوق العلوم السياسية

مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية

المادة: إدارة الأزمات الدولية

عنوان البحث:

سبل تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني

إعداد المجموعة الأولى

محمد جابر

كريم الهبر

هيثم سويد

ليا نصر

إشراف: الدكتور عصام أسماعيل

2021

المقدمة

يتألّف كلّ مجتمع من مكوّنات مختلفة، فنجد فوارق إثنيّة، اجتماعيّة، دينية وغيرها، إنما تسعى هذه المكوّنات إلى إيجاد قواسم مشتركة تجمعها وتوحّدها في هويّة مشتركة. وكذلك الحال في لبنان، فهو بلد جمع على أرضه، في بقعة جغرافيّة واحدة، بين مجموعات مختلفة من الناس، تنتمي إلى جذور وطوائف متعدّدة، إذ يحتوي لبنان حاليّاً على ١٨ طائفة ومذهب. وفيما يكاد يكون إلى اليوم الانتماء الأول للمواطن اللبناني إلى طائفته قبل الانتماء إلى وطنه، وفيما تشكّل الطائفة ممرّ عبور للمواطن للوصول إلى دولته، يطمح اللبنانيّون إلى بناء مجتمع واحد متجانس ومتآلف، لتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة، التي من شأنها أن تؤمّن لهم الاستقرار داخليّاً، ممّا يشكّل الأساس للتقدّم والتنمية والتطلّع إلى الآمال المستقبليّة، في جوّ من الطمأنينة والحياة السياسيّة السليمة الوطنية والجامعة.

وقد سعى البنانيون، ومنذما قبل استقلالهم سنة ١٩٤٣،إلى إيجا دأو حتّى بناءهذه الوحدةالوطنية والهوية المشتركة التي تجمعهم ،فحاولوا تجاوز المخاوف من القومية العربية والوحدة العربية من جهة، ومن الغرب من جهة أخرى، وذلك عبر الميثاق الوطني، الذي اعتبر بمثابة انصهار للنزعتين اللتين يتألّف منهما الوطن الواحد في عقيدة واحدة، أي نيل الاستقلال والحفاظ على سيادة لبنان دون وحدة مع الأمة العربية أو ولاء للغرب. ومع نيل الاستقلال في جو من الوحدة الوطنية والالتقاء حول الوطن الواحد، إلاأن النظام السياسي والممارسات السياسية لم تستطع أن تلبّي طموحات اللبنانيّين، على المستويات المختلفة، فعادت الانقسامات إلى الظهور و ترجمت بانشقاقات جادة على الساحة اللبنانية تحوّلت إلى نزاعات وحروب.

وهنا مرّة أخرى حاول اللبنانيون إيجاد أرضية مشتركة يلتقون فيها، تحقّق السلم الأهلي والوحدة الوطنيّة ، فتمّ اتفاق الطائف أو وثيقة الوفاق الوطني سنة ١٩٨٩، فأنهت الحرب الأهلية ، واتفق اللبنانيون فيها على أن لبنان عربيا الانتماء والهوى، وهو وطن نهائي لجميع أبنائه ، إلّا أنهم عما حمله من أحكام ، و ما تبعه من ممارسات سياسية على الأرض ، شهدنا انشقاقات جديدة تكاد تكون أشد من سابقاتها ، سببت بأزمات عديدة متتالية ، نعيش حاليا إحدى أكثرها قساوة .

فإذا، نلاحظ أنّ التاريخ في لبنان يكاد يكرّر نفسه، إذ يكون الحلّ عند وقوع أي أزمة دون مصالحة و مصارحة بين اللبنانيين حول الماضي ، فيحملون بعد كل أزمة و حلّها الانشقاقات التي فرقتهم سابقاً ، لتعود وتظهر وتهد دوحدتهم و استقرارهم عند كل مفترق طريق. فلم ينجح اللبنانيون إلى الآن في إيجاد هوية وطنيّة مشتركة تجمعهم ، لتحقيق الانتماء و الانصهار الوطني المطلوب للوصول إلى الوحدة الوطنية .

يطرح هذا البحث إشكالية سبل تحقيق الانتماء و الانصهار الوطني ، ممّا يدفعنا إلى طرح التساؤل عن مفهوم الانصهار الوطني وسبل تحقيقه في ظلّ التحديات التي تواجهه.

إشكالية البحث :

١- ما هي الألية لإنشاء مواطن لبناني .
٢- ما هي التحديات أمام تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني .
٣- ما هي السبل لتحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني .

أهمية البحث :

إن أهمية هذا البحث تبرز من خلال الإضاءة على الأهمية الانتماء و الانصهار الوطني في بناء المجتمع اللبناني و الخروج من أتون الصراعات و الحروب ، و دورها في ترسيخ القيم المجتمعية بين أبناء الوطني، و التحول الى مفهوم دولة الرعاية القائمة على العدالة الإجتماعية و المساواة لما له دور كبير في تعزيز مفهوم المواطنة و تدعيم القواسم المشتركة بين جميع فئات المجتمع اللبناني.

منهجية البحث :

تنتهج الدراسة الأسلوب التأريخي و الوصفي من خلال سرد بعض الأحداث، و الهدف منها الإضاءة على الموضوع من الجوانب التاريخية ، و التأصيل القانوني لمفهوم الإنتماء و الإنصهار الوطني ، إضافةً الى الأسلوب التحليلي في طرح الإشكاليات من أجل التوصل الى توصيف التحديات و المعوقات

التي تواجه الواقع اللبناني ، حيث تمَّ إستخلاص بعض النقاط كحلول و سبل لتحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني .

خطة البحث :

القسم الأول : المفهوم العام و السند القانوني للإنتماء و الإنصهار الوطني

الفصل الأول : المفهوم العام و السياق التاريخي

الفصل الثاني : الإطار القانوني للإنتماء و الإنصهار الوطني

القسم الثاني : التحديات و سبل تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني

الفصل الأول : التحديات و المعوقات أمام تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني

الفصل الثاني : سبل تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني

الخاتمة

القسم الأول : المفهوم العام و السند القانوني للإنتماء و الإنصهار الوطني

الفصل الأول: المفهوم العام والسياق التاريخي للانصهار الوطني في لبنان

أولاً: المفهوم العام

الانصهار لغةً، هو مصدر انصهر، وهو مصطلحٌ كيميائي يقصد به "تحوُّل المادّة من الحالة الصّلبة إلى الحالة السائلة بالتسخين الشديد، مع وجود عامل مختزل، للحصول على معادن نقيّة"،[١]وقد جرى إسقاط هذا المصطلح على المجتمعات في الدول الحديثة، من باب الحديث عن التماسك الوطني فيها.

فرض نشوء الدول الحديثة واقعاً سياسياً على خارطة العالم، خُطّت من خلاله حدودٌ لهذه الدول، لم تراعِ في أغلب الأحيان الانسجام المجتمعي بين السكان القاطنين ضمن هذه الحدود. يعود السبب في ذلك إلى أمرين رئيسيّين، أولهما أن العديد من الدول نشأ من تفكّك امبراطوريّات كبرى، كالسلطنة العثمانيّة في الشرق أو الامبراطوريّة النمساويّة المجريّة في أوروبا، أو غيرها. وثانيهما يرجع إلى حقبة السيطرة الاستعماريّة التي سادت المسرح العالمي منذ القرن الخامس عشر وصولاً إلى القرن العشرين، حيث أفرز الاستعمار دولاً ذات تراكيب مجتمعيّة هجينة، وذلك وفقاً لمصالحه الخاصةبما يسهّل عليه التحكّم في الشعوب ومقدّراتها، كما هي الحال في القارّة الإفريقيّة أو في المشرق العربي.

وجدت الدول ذات الأوجه المجتمعيّة المتعددة نفسها، في مواجهة معضلةٍ خطيرة تهدّد سلامة كيانها ووحدة ترابها الوطنيّ. تمثّلت هذه المعضلة في التناقض الحاصل بين مكوّناتها، وعدم التوافق حول الهويّة الوطنيّة، إضافة لاختلافٍ في النظرة العامّة لأمور الحكم وللشأن العام. أفرز هذا الواقع ظهور مصطلح "الانصهار الوطني"، كمسعىً توفيقي يهدف إلى صهر المكوّنات المختلفة وتذويبها في بوتقة الدولة من خلال بناء هويّةٍ وطنيّةٍ مشتركة تكون بمثابة ذاتٍ عليا للمواطن الفرد، تربط بينه وبين الدولة، وتكون أساساً لوحدتها، بحيث تسمو هذه الهويّة على الهويّات ذات الطابع الخلافي لهذه المكونات، سواء كانت إثنيّة أو قوميّة أو طائفيّة أو سوى ذلك.

---

[١]معجم المعاني الجامع، الانترنت، متوافر على الموقع: https://www.almaany.com /، تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١١/٢٦.

من جهة أخرى، يحمل مصطلح الانصهار الوطني، وإن دلّ على الوحدة، جدليّة الاختلاف الحاد في طيّاته. إن السعي لتحقيق انصهارٍ وطنيّ في بلدٍ ما، من خلال التشديد على الهويّة الوطنيّة الجامعة، لهو بحدّ ذاته دليل على تعثّر هذا المسعى، وصعوبة تحقيقه، وإلا انتفت الحاجة للتشديد الدائم عليه.

ثانياً: السياق التاريخي للحالة اللبنانيّة

لم يكن إنشاء لبنان، شأنه شأن الكثير من الدول الحديثة، وليد إرادةٍمشتركةٍ لأبنائه في العيش معاً، بل كان نتاج ظروفٍ تاريخيّة وسياسيّة وضعت جماعاتٍ طائفيةً مقيمةً على اراضٍ متجاورة، في إطار دولة لبنان الكبير التي أعلنهاالمفوّض السامي الفرنسي الجنرال غورو في ١٩٢٠/٩/١، والتي أصبحت تسمّى مع صدور دستور عام ١٩٢٦ بالجمهوريّة اللبنانيّة. تبلور وجود هذه الجماعات خلال حقبة السيطرة العثمانية،غير أنّها لم تخرج من مرحلة انهيار السلطنة العثمانية ودخولها إلى لبنان الكبير، وهي في حالة اطمئنان الى مستقبلها،[٢]لذلك أصرّت كلٌّ من هذه الجماعات اللبنانيّة على اختلاق أساطير خاصّةٍ بها، وعلى رسم صورةٍ تاريخيّةٍ للوطن الجديد متلائمةٍ مع أغراضها وأهوائها.[٣]

١- جذور الهويات الطائفيّة

كان المجتمع اللبناني في الفترة التي سبقت ولادة الدولة اللبنانية،مكوّناً من طوائف، يرعاها وينظّم شؤونها نظام المِلل العثماني، من خلال مجالس الملل المعترف بها من قبل السلطنة العثمانيّة.[٤] نظّمت هذه المجالس أمور العبادات والمعاملات والأحوال الشخصيّة للطوائف، الأمر الذي ضمن لها حريّة ممارسة طقوسها وشعائرها.ينظر إلى نظام الملل على أنّه نموذجٌ ناجح للحكم الذاتي غير المرتبط بإقليم معيّن، وإنّما بالهويّة الدينيّة أو المذهبيّة للفرد، أينما وجد هذا الفرد؛ إضافة لذلك، فإنّ شخصين من نفس القوميّة، يتبعان بحكم هذا النظام لمجلسي ملل مختلفين إذا كانا من مذهبين مختلفين. ساهم هذا النظام، الذي تجذر أكثر فأكثر مع قرونٍ من الحكم العثمانيّ للمشرق، في تشكيل جذور هويّة طائفيّة للجماعات ترسّخت في نفوس أفرادها، بدل تبلور هويّة مرتكزة على أيّ عنصر آخر سواء كان قوميّاً أو وطنيّاً أو غير ذلك.

---

[٢]طارق متري، عن الطائفيّة في لبنان وعن السبل إلى تجاوزها، جريدة المدن الالكترونية، ٢٠٢١/٦/١١، الانترنت، متوافر على الموقع: https://www.almodon.com/opinion/2021/6/11/، تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١١/٢٦.

[٣] كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان ٦٣٤ – ١٥١٦، دار نوفل، الطبعة الثانية، ١٩٩٢، ص ١٣.

[٤]مسعود ضاهر، مقابلة متلفزة، برنامج أجراس المشرق، حاوره: غسان الشامي، قناة الميادين، تاريخ العرض: ٢٠١٧/٢/٢٥، الانترنت، متوافر على الموقع: ، تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١١/٣٠.

في القرن التاسع عشر، بدأت الدول الأوروبية الاستعمارية تفكّر بغزو وإضعاف السلطنة العثمانية.كانت البداية مع حملة نابوليون بونابرت على مصر، التي انتهت عند أسوار عكا.غير أنّ الدولة العثمانية كانت قد بدأت تضعف من داخلها، ولعب القناصل الأوروبيّون دوراً في التدخّل في شؤونها، من خلال الاختراق السهل للطوائف القائمة،[٥] حيث نصّبت كلّ دولةٍ نفسها حاميةً لطائفة، ووجدت في المقابل داخل هذه الطائفة من يرتمي في أحضانها. ظهر هذا الأمر جليّاً في لبنان، حيث دعمت فرنسا الموارنة والنمسا الكاثوليك، وبريطانيا الدروز، وروسيا الأرثوذكس.

في العام ١٨٤٢، وبعد انحسار الإمارة الشهابيّة، أدخل العثمانيّون نظاماً جديداً للحكم في جبل لبنان، عرف باسم القائمقاميتين، وتبيّن من خلال هذا النظام الذي وضعه المستشار النمساوي مترنيخ، أنّ الغرب سيلعب دوراً مهمّاً في لبنان. جرى تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين يفصل بينهما طريق بيروت – دمشق: الشماليّة مسيحيّة والجنوبيّة درزيّة، على رأس كلّ منها قائمقام مرتبط بوالي صيدا العثماني.[٦]

انفجر نظام القائمقاميتين، من خلال أحداث دمويّة نشبت بين الدروز والمسيحيّين عام ١٨٦٠، وامتدّت تأثيراتها إلى دمشق. أنزل الفرنسيّون قواتٍ جنوب بيروت ضاغطين على السلطنة العثمانيّة للتدخّل، فاستجابت مرسلةً وزير خارجيّتها إلى المنطقة. على الأثر، دعيت لجنةٌ تمثّل فيها كلّ من بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا برئاسة الوزير العثماني للاجتماع في بيروت، أنهت مداولاتها في حزيران ١٨٦١، وأعلن بالنتيجة عن نظامٍ جديدٍ لجبل لبنان، بضمانة القوى الخمس مضافاً إليها إيطاليا، سمّي بنظام المتصرّفيّة. [٧]

أعاد نظام المتصرفيّة توحيد جبل لبنان، في إطارٍ من الحكم الذاتيّ، تحت حكم متصرّف واحد يكون عثمانيّاً مسيحيّاً كاثوليكيّاً غير لبناني، يعاونه مجلس مكوّن من ١٢ ممثلاً: أربعة موارنة، وثلاثة دروز، واثنين من الروم الأرثوذكس وواحداً عن كلّ من الكاثوليك والسنّة والشيعة. شكّل نظام المتصرفيّة جبل لبنان على أساسٍ طائفيّ بين الطوائف الست الكبرى، وأطلق عليه لبنان الصغير. رُسّخت الطائفيّة كنظام حكم وتمثيل، وتكرّست الهويّة الطائفيّة للبنانيّين وسمت على الهويّة الوطنيّة حيث أصبح كيان الفرد السياسيّ الاجتماعيّ قائماً على انتمائه لإحدى الطوائف، لا كمواطن في وطن.

٢–الانقسام الطائفي في الموقف من لبنان الكبير

---

[٥]مسعود ضاهر، مرجع سبق ذكره.
[٦]هيلينا كوبان، لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفيّة،ترجمة: سمير عطاالله، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٥، ص ٣٩، ٤٠.
[٧]المرجع السابق، ص ٤٣.

هزمت السلطنة العثمانيّة في الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٨، وتقاسمت بريطانيا وفرنسا بلاد المشرق العربي وفقاً لاتفاقيّة سايكس بيكو المنعقدة بينهما عام ١٩١٦. في ٣١ آب ١٩٢٠، أصدر الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي، مرسوماً بضمّ البقاع والمدن الساحليّة بيروت وطرابلس وصيدا وصور وملحقاتها إلى متصرفيّة جبل لبنان، وجعلها دولةً واحدةً مستقلّةً تحت الانتداب الفرنسي أعلن عنها في اليوم التالي من قصر الصنوبر في بيروت، تحت اسم دولة لبنان الكبير،[٨] محاطاً بالبطريرك الياس الحويك والمفتي مصطفى نجا.

كان سكان المتصرفيّة، وعلى رأسهم الموارنة، قد أرسلوا ثلاثة وفودٍ إلى مؤتمر الصلح في باريس، رئس أوّلها داود عمّون، وثانيها البطريرك الياس الحويّك وثالثها المطران عبد الله الخوري، مطالبين بتوسيع حدود المتصرفيّة في دولةٍ تحت الرعاية الفرنسيّة، عبر ضمّ الموانئ الساحليّة لها إضافة للسهول الزراعيّة الخصبة في البقاع وعكار؛ وكان شبح المجاعة التي ضربت جبل لبنان خلال الحرب العالميّة الأولى لا يزال ماثلاً في الأذهان.

اعترض المسلمون في المناطق المضمومة على هذا الإجراء، ورفضوا اعتماده كترتيبٍ نهائيّ، مطالبين بضمّ مناطقهم إلى سوريا، خوفاً من فصلهم عن امتداهم العربي والإسلامي. وقد وجدوا بعض التأييد لدى الروم الأرثوذكس، وبعض المسيحيّين الآخرين الذين كانت لا تزال تستثيرهم فكرة القوميّة العربيّة بمفهومها العلمانيّ،[٩] كما وجدوا صدى أيضاً لدى الدروز خاصةً خلال الثورة السوريّة الكبرى عام ١٩٢٥ التي أشعلها دروز حوران.[١٠]

كان إعلان لبنان الكبير من قبل الفرنسيّين، جزءاً من مشروع لتقسيم سوريا إلى خمس دويلات، لم يصمد منها سوى لبنان، الذي أصبح جمهوريّة في العام ١٩٢٦، شكّلت استمراراً لنظام المتصرفية القائم على المحاصصة الطائفية، وعلى اعتماد الطوائف الأساسية على الدعم الخارجي.[١١] لقد اعتبر سكان المتصرفيّة أنّ نظامها، بما مثّله من نموذجٍ مستقرّ للتمثيل الطائفي منذ ستينات القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالميّة الأولى، هو نظام صالحٌ وبالإمكان توسيعه، بإدخال عناصر جديدة

---

[٨] كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٩١، ص ٢٠٩.

[٩] كان المسيحيّون رواد حركة القوميّة العربيّة التي دعت للاستقلال عن السلطنة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

[١٠] كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

[١١] الياس الخوري، تصغير لبنان الصغير، صحيفة القدس العربي، ٢٠١٩/٨/٥، الانترنت، متوافر على الموقع: تصغير لبنان الصغير | القدس العربي(alquds.co.uk) ، تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١٢/١.

ضمنه. وقد راهن عليه الفرنسيّون وإلى جانبهم الإنكليز، في محاولة لتقسيم سوريا إلى ولاياتٍ يسهل حكمها من جهة، ولجعل النموذج الطائفي لدولة لبنان الكبير مقبولاً في المنطقة من جهة أخرى.[١٢]

٣- محاولات التوفيق

بمرور الوقت، أجمعت غالبية المسيحيين على أن لبنانَ الكبير أصبح واقعاً لا يمكن العودة عنه، وظهرت قناعةٌ لدى نخبٍ مسيحيّة بأنّ لبنان لن ينهض دون جناحه المسلم. في المقابل، أدركت النخب الإسلامية هذا الأمر، لا سيّما بعد المعاهدة السوريّة الفرنسية عام ١٩٣٦، فوجدوا أن لا سبيل لديهم سوى الانخراط في مشروع الدولة اللبنانيّة. ساهم في تعزيز هذا الواقع، الانخراطُ التدريجي لبرجوازية بيروت السنية إلى جانب البرجوازية المسيحية في الحياة الاقتصاديّة اللبنانيّة،ما أدّى إلى بلورة توافقٍسياسيّ بين الموارنة والسنّة في لبنان.[١٣]

تمظهر التوافق في وضع تفاهمٍ بين بشارة الخوري ورياض الصلح عرف بالميثاق الوطني، شكّل قاعدةً رُفعت فوقها دعائم الاستقلال اللبناني. كرّس هذا الميثاق من جهة استقلال وسيادة لبنان، من خلال تخلّي المسيحيين عن فكرة الحماية الغربيّة وتخلي المسلمين عن فكرة الوحدة مع سوريا؛ والوجه العربي للبنان من جهةٍ أخرى، كتسوية بين المسيحيين الرافضين للقومية العربية والمسلمين المنادين بالوحدة العربية.[١٤]كان هذا الميثاق بأصل نشأته وطنيّ المنحى، لكنّه حوّل بالتطبيق إلى ميثاقٍ طائفيّ، حيث جرى تطبيقه على اعتبار أنّه تفاهم حول تقاسم الامتيازات وتحاصص المراكز بين الطوائف، الأمر الذي وقف عائقاً صلباً أمام تحديث البنية السياسيّة للنظام اللبناني.[١٥] واعتُمد عرفاً أن يكون رئيس الجمهوريّة مارونيّاً، ورئيس الحكومة سنيّاً ورئيس مجلس النواب شيعيّاً، والتمثيل في الندوة النيابيّة بمعدّل ٥ مسلمين مقابل كل ٦ مسيحيين.

كان هذا الميثاق، محاولةً لتحقيق انصهار وطنيّ ضمن بوتقة الوطن اللبنانيّ المستقل، إلا أنّ هذا الانصهار تبدّى واهياً، حيث مرّ الميثاق بانتكاساتٍ خطيرةٍ خلال الحقبات اللاحقة، أظهرت هشاشة التركيبة السياسيّة اللبنانيّة، وعمق تجذر الهويّات الطائفية مقابل ضعف الهويّة الوطنيّة. اهتزّ لبنان مرّات عديدة، وصلت في أحيانٍ كثيرةٍ حدّ العنف المسلّح، من أحداث العام ١٩٥٨، إلى توسّع الانقسام

---

(١٢)مسعود ضاهر، الجذور التاريخيّة للمسألة الطائفيّة اللبنانيّة ١٦٩٧ – ١٨٦١، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٩، ص ٣٠٩.

(١٣)عبد الرؤوف سنو، الأسس الفكريّة والسياسية للميثاق الوطني ١٩٤٣، الانترنت، متوافر على الموقع: الأسس الفكرية والسياسية للميثاق الوطني ١٩٤٣(THAQAFIAT (wordpress.com | ، تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١٢/١.

(١٤) زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، المجلد الأول، ٢٠٠٦، ص ٢٥٩ – ٢٦٣.

(١٥) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

العامودي في المجتمع بعد هزيمة العام ١٩٦٧، إلى انفجار التناقضات اللبنانية والدخول في أتون حرب أهليّة دمويّة عام ١٩٧٥.

خرج لبنان من الحرب الأهليّة مثخناً بالجراح، مراهناً على وثيقة الوفاق الوطني المقرّة في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، وهي محاولةٌ جديدةٌ لتحقيق انصهار وطنيّ ما في هذا البلد، حيث أدخلت في الدستور أنّ لبنان عربيّ الهويّة والانتماء، وأخذت من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة لتنيطها بمجلس الوزراء مجتمعاً، ووزّعت المقاعد والمراكز مناصفةً بين المسلمين والمسيحيّين، على أن يعنبر ذلك كإجراء مؤقّت، يزول مع انتخاب أول مجلس نوابٍ خارج القيد الطائفي، واعتماد مجلسٍ آخر للشيوخ، وإقرار الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة. لم يطبّق اتفاق الطائف بكافّة مندرجاته، واستعيض عنه بدخول البلاد تحت الوصاية السوريّة، للتحكيم في خلافات اللبنانيين وإدارة حياتهم السياسيّة. ما لبثت التناقضات بين الجماعات اللبنانيّة أن طفت إلى السطح مع خروج الجيش السوريّ من لبنان، ولا تزال حتى اليوم معضلة تحقيق انصهار وطنيّ في لبنان مستعصيةً على الحل.

الفصل الثاني : الإطار القانوني لمفهوم الإنتماء و الإنصهار الوطني

إن وثيقة الوفاق الوطني أو ما تعرف عادةَ بـ «اتفاق الطائف» لها وجوه عديدة ومتكاملة من الأهمية. ولا يزال هذا الاتفاق، على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عامًا عليه ، يشكّل المرجعية الأولى لاستقرار الوطن وبناء الدولة وتثبيت وحدة المواطنين و دعوة للإنتماء و الإنصهار الوطني .

فقد حظيت هذه الوثيقة بوجهيها القانوني والسياسي بدعم إقليمي ودولي بارز، و جاءت نتيجة مناخ إقليمي ودولي مؤاتٍ ولعلّ هذا المناخ المؤاتي سهّل صياغتها وإقرارها ووّفر لها الدعم العربي والدولي المناسبين.

وتضمَّنت وثيقة الوفاق الوطني التي خرج بها الاتفاق أمورًا عديدة أبرزها ثلاثة: إقرار «هوية» للبنان كان هناك اختلاف حولها في إبان الحرب، وتغييرات في النظام السياسي (وتوزيع السلطة فيه) الذي دارت حوله سابقًا نزاعات أيضًا، وعدد من الإصلاحات (أو عناوين الإصلاح) كان القصد منها إرساء بنية إدارية ، إجتماعية ، إقتصادية تقوم عليها دولة ما بعد الطائف ذات الهوية والنظام السياسي الجديدين، وتعالج أمورًا كان هناك جدال حولها في فترة إرهاصات الحرب.

كما أقرّ مضمونه مجلس الأمن الدولي في بيانيه المؤرّخين في ١٩٨٩/١١/٧ و ١٩٨٩/١١/٢٢، واللذين أكّد فيهما دعمه لبنود هذا الاتفاق كافة الذي نجح في «تسوية للأزمة اللبنانية بكلّ جوانبها مع ضمان سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامة أراضيه والوحدة الوطنية فيه».

إن اتفاق الطائف للعام ١٩٨٩ جاء ليؤكّد على الأسس الميثاقية و يحدّد مفاصلها الأساسية .و عليه يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض ما جاء في مضمونه و الذي يشير الى تعزيز الإنتماء الوطني إن كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و الذي يعتبر الإطار القانوني لتحقيق هذا المفهوم :

اولاً : الهوية الوطنية

منذ عهد الاستقلال الأول إلى عهود الحكم اللاحقة بقي اللبنانيون حائرين ومنقسمين أمام مسألة الانتماء والهوية . حسمت وثيقة الوفاق الوطني خلافاً على هوية لبنان من جهة فأكّدت انتماءه القومي إلى العروبة، وحسمت خلافاً على وحدة الدولة اللبنانية من جهة ثانية، فأسقطت مقولات التقسيم والتجزئة ومقولات الفدرلة، وحسمت خلافاً على النظرة إلى طبيعة المجتمع اللبناني ، و من جهة ثالثة كرّست تنوّعه الطائفي ووحدته السياسية على قاعدة التنوّع في الوحدة.
لقد جاء في مقدمة الدستور اللبناني (الباب الأول – أحكام أساسية) حيث **أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني** وفقا للقانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١-٩ -١٩٩٠ للتأكيد على هوية لبنان:

أ- لبنان وطن سيد حر مستقل ، وطن نهائي لجميع أبنائه ، واحدا أرضاً و شعباً و مؤسسات ، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور و المعترف بها دولياً .
ب- لبنان عربي الهوية و الإنتماء ، و هو عضو مؤسس و عامل في جامعة الدول العربية و ملتزم مواثيقها ، كما هو عضو مؤسس و عامل في منظمة الأمم المتحدة و ملتزم مواثيقها و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول و المجالات دون إستثناء .

ي– لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك .[١٦]

ثانياً : الإطار القانوني للمناهج التربوية

[١٦] –مقدمة الدستور اللبناني : أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢.

في الشأن التربوي نصَّت وثيقة الوفاق الوطني على ضرورة ترشيد المناهج التربوية وتعزيز وطنيّتها وتعميم التعليم الابتدائي ومراقبة المدارس الخاصة والكتاب المدرسي، و ذلك من خلال:

١. توفير العلم للجميع وجعله إلزاميًا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢. تأكيد حرية التعليم وفق القانون والأنظمة العامة.

٣. حماية التعليم الخاص، وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤. إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني، وتعزيزه وتطويره بما يلبّي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كليَّاتها التطبيقية.

٥. اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزِّز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.[١٧]

و كما يحدّد قانون تنظيم الجامعة اللبنانية (رقم ٦٧/٧٥ بتاريخ٢٦/١٢/١٩٦٧)[١٨] في الفصل الأول (مهمة الجامعة وأقسامها)، في مادته الأولى، مهام الجامعة اللبنانية على النحو التالي:

"الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية من كل ذلك، تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين".

إضافة الى إنشاء المركز التربوي للبحوث والإنماء بموجب مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٢٣٥٦ تاريخ ١٩٧١/١٢/١٠ ، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المادي والإداري، ويرتبط مباشرة بوزير التربية والتعليم العالي الذي يمارس عليه سلطة الوصاية.

كما إن المرسوم رقم ١٠٢٢٧ الصادر بتاريخ ٨ ايار ١٩٩٧ عمل الى تحديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي ، حيث أن التربية على المواطنية مشكلة تطرقت إليها وثيقة الوفاق الوطني (١٩٨٩) في باب الإصلاحات غير السياسية تحت البند (٥) الذي ينص على: " إعادة النظر في المناهج التربوية

---

[١٧] - وثيقة الوفاق الوطني

[١٨] - قانون تنظيم الجامعة اللبنانية (رقم ٦٧/٧٥ بتاريخ٢٦/١٢/١٩٦٧).

والتعليمية وتطويرها بما يعزز الإنتماء والإنصهار الوطنيين والإنفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطني " .[١٩]

كما أصدرت وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة بواسطة المركز التربوي للبحوث والإنماء "مناهج التعليم العام وأهدافها" في سنة ١٩٩٧ في مجلد ضخم يحتوي على ٨٣٢ صفحة كرّس منها عشرين صفحة لمادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية تحدّدت فيها الأهداف العامة ومحتوى المواد التي يجب أن تُدرَّس في المراحل الثلاث الإبتدائية والمتوسطة والثانوية.[٢٠]

وبالعودة إلى هذه الصفحات، فقد ورد في المقدمة ما يلي: " يسعى اللبنانيون إلى تحقيق وحدة وطنية كاملة فيما بينهم، تؤمّن لهم الإستقرار الذي يفتح أمامهم آفاق التطور والتنمية، وإلى بناء مجتمع وطني متماسك، يشعر فيه جميع المواطنين بالأمن والاطمئنان وبإمكانية التقدم والازدهار، ضمن حياة سياسية إجتماعية وتربوية وطنية جامعة " .[٢١]

كما جاء في أهداف الكتاب الموحّد أنه: " يرمي إلى تقوية الوحدة من خلال توحيد المفاهيم الوطنية، وتعميق وعي الإنتماء والهوية كما حددتها الوثيقة " .[٢٢]

ثالثاً : الإنتماء و الوحدة الوطنية من خلال القانون الإنتخابي

---

[١٩] – أنور ضو ، التربية في خدمة الوحدة ، الجمهورية اللبنانية المركز التربوي للبحوث و الإنماء https://www.crdp.org/ تاريخ الدخول ١٠-١١-٢٠٢١.

[٢٠] – المطران يوسف بشارة: مؤتمر "المدرسة الكاثوليكيّة والتربية على المواطنيّة، https://lcaclebanon.wordpress.com / تاريخ الدخول ١٠-١١-٢٠٢١.

[٢١] - مسؤولية التعليم في تعزيز المواطنية https://lcaclebanon.wordpress.com/ تاريخ الدخول ٩-١١-٢٠٢١ .

[٢٢] – مسؤولية التعليم في تعزيز المواطنية https://lcaclebanon.wordpress.com/ تاريخ الدخول ٩-١١-٢٠٢١ .

إن اعتماد قانون انتخاب ذي صدقية وطنية بحيث يتمثّل فيه الشعب اللبناني بفئاته ومناطقه وأجياله كافة كمدخل لتعزيز الإنتماء الوطني لدى فئات الشباب . حيث أكّد اتفاق الطائف على أن قانون الانتخاب الجديد « يجب أن يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين ويؤمّن صحة التمثيل السياسي لشتّى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسّسات».

كما أنه من المعروف أن الدستور لا يتضمّن أي قانون للانتخاب مع التفاصيل والتوزيعات المتعلّقة به لأنه يترك ذلك لقانون خاص بالانتخابات. ولكن الإشكال المتعلّق بهذا الإطار يتمثّل في حرص اتفاق الطائف على أن يراعي هذا القانون المطلوب تمثيل شتّى فئات الشعب و «أجياله». و أن كلمة أجياله هنا تشير إلى خفض سن الاقتراع إلى الثمانية عشرة. ولكن المادة (٢١) من الدستور تشترط اكتمال الحادية والعشرين لكل مواطن لكي يكون ناخبًا. وهذه المادة لم تعدّل في العام ١٩٩٠ بناءً على اتفاق الطائف. وبذلك فإن تطبيق هذا الاتفاق لجهة صدقية التمثيل السياسي المطلوب لا يصبح ممكنًا إلا بتعديل هذه المادة الدستورية التي لم تُمّس منذ العام ١٩٢٦.

رابعاً : النصوص القانونية لإلغاء الطائفية السياسية

هي هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

قد لحظ الدستور وجوب إلغاء الطائفية السياسية على أن يصار، مع تحقيق ذلك، إلى تطبيق مبدأ المساواة التامّة بين المواطنين. إن الحكومة اللبنانية تعتبر الطائفية والاقليمية من أخطر عوامل التفرقة والبغضاء. والحكومة عازمة، خلال وقت قريب، على القضاء عليهما معًا.

الفقرة (أ): إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني.

الفقرة (ح) من مقدمة الدستور نصَّت على " الغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية .
إضافة الى إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

خامساً: التقسيم الإداري

إن لبنان يؤمن بضرورة فصل السلطات واستقلال القضاء واعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة من خلال المجالس المحلية المنتخبة.
لقد أعتبر اتفاق الطائف أن التقسيم الإداري في لبنان يؤمّن في المبدأ الانصهار الوطني ويضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسّسات. ولهذا طالب الاتفاق بالإبقاء على سلطة مركزية قوية مع توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين واعتماد اللامركزية الادارية الموسّعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى.
ولكن الحكومة اللبنانية لم تستطع لغاية الساعة أن تعتمد أي قانون يراعي هذا التقسيم المطلوب والجامع بين اللاحصرية (في صلاحية المحافظين) واللامركزية (في انتخاب مجالس أقضية)[٢٣].

لقد نصت الفقرة (ط) من مقدمة الدستور : " أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين . فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها و التمتع به في ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على أساس أي إنتماء كان ، و لا تجزئة و لا تقسيم و لا توطين " . [٢٤]

وحرصًا من اتفاق الطائف على تحصين الوحدة الوطنية بين اللبنانيين أكّد أنه «لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين». وقد قصدت هذه الفقرة، بالإضافة إلى تمتين أواصر الوحدة الوطنية، أن يصبح رفض التوطين مادة دستورية ملزمة.

سادساً : العدالة الإجتماعية

حرص اتفاق الطائف والذي تبنّاه الدستور مجتزئًا على التأكيد على نهجين إثنين:

---

[٢٣] –– إتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية والتحديث، مجلة الدفاع الوطني ، العدد : ٥٦ ، نيسان ٢٠٠٦
HTTPS://WWW.LEBARMY.GOV.LB

[٢٤] - مقدمة الدستور اللبناني : أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢/٩/١٩٩٠.

١- «الانماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا...»
٢- «العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي».

فقد جاء في مقدمة الدستور في بعض فقراته ما يعزز مفهوم العدالة الإجتماعية و التي لها الأثر في تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني ، و منها :

الفقرة (ج) : لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية ، تقوم على إحترام الحريات العامة ، و في طليعتها حرية الرأي و المعتقد ، و العدالة الإجتماعية و المساواة في الحقوق و الواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل .

الفقرة (ز) : الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً و إجتماعياً و إقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة و إستقرار النظام .[٢٥]

لقد طالب اتفاق الطائف بـ «العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي . فالعدالة الاجتماعية ضمان لدور الدولة الرعائي الذي يشمل المواطنين كلهم في المناطق كلها . وهي مفتاح للتنمية والتحديث، وهي منطلق للإصلاح على مستوياته كافّة. ومع أن الدستور تبّنى بند «الانماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا واعتبر ركنًا أساسيًا من أركان «وحدة الدولة واستقرار النظام»، فإن هذا الانماء المتوازن لا يختصر العدالة الاجتماعية المطلوبة، فيما تشمل هذه العدالة ضرورة الانماء المتوازن للمناطق. فمفهوم العدالة الاجتماعية يرّتب على الدولة مهام أوسع نطاقًا وأكثر رعاية وأعمق تركيزًا. العدالة الاجتماعية سمة مرافقة للدولة الراعية وملازمة لمهامها الاصلاحية على كل صعيد. ولهذا السبب، ربما، لم يشأ الدستور اللبناني الالتزام بهذا البند الهام خشية أن يتعارض مع «النظام الاقتصادي الحر» من جهة وأن يرّتب على الدولة مسؤولية «الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي». وفي الوقت الذي يمكن تحقيق «الانماء المتوازن للمناطق» من خلال الموازنة العامة ومخصّصاتها للمناطق يبقى النظام المالي والاقتصادي والاجتماعي الراهن قائمًا بكل مساوئه أو نواقصه المعروفة.
والواقع أن اتفاق الطائف أشار في بعض بنوده إلى «اعتماد خطّة إنمائية موحّدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحّدة

[٢٥] - مقدمة الدستور اللبناني

والاتحادات البلدية بالإمكانيات المالية اللازمة». وهذا البند يمهّد لهدف العدالة الاجتماعية من جهة ويقدّم تفصيلًا لبند الإنماء المتوازن من جهة أخرى ، و بالتالي فإن هذا الأمر يعزز الإنتماء و الإنصهار الوطني عندما تعمل مؤسسات الدولة على تأمين حقوق المواطن .[٢٦]

القسم الثاني : التحديات و سبل تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني

الفصل الأول : التحديات و المعوقات أمام تحقيق الإنتماء و الإنصهار الوطني

[٢٦] – إتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية والتحديث، مجلة الدفاع الوطني ، العدد : ٥٦ ، نيسان ٢٠٠٦ HTTPS://WWW.LEBARMY.GOV.LB/

منذ نشأة لبنان الكبير، عام ١٩٢٠، بدا واضحاً عدم وجود كتلة شعبية واحدة، أو هوية واحدة، أو مشروع وطني موحد يجمع اللبنانيين حوله، وقد استمرّ ذلك إلى يومنا الحاضر، فترجم عبر السنوات بصراعات ونزاعات وحروب وحتى أزمات، ممّا هو نتيجة لغياب الانصهار والانتماء الوطني اللبناني. فما هي التحديات والمعوقات أمام تحقيق الانتماء والانصهار الوطني؟

أولاً :عدم وجود تاريخ موحّد

لكل مجموعة من الناس تسعى للانتماء إلى جماعة واحدة، أن تلتقي على نظرة موحدة لكيفية نشوئها وأن تجتمع على تاريخ واحد، وينطبق ذلك الأمر بالنسبة للشعب وانتمائه إلى وطن واحد.[٢٧]وإن كان هذا الأمر ممكناً في مجتمعات متناغمة ومتجانسة، نشأت على أسس مشتركة من قبيلة واحدة مثلاً، إلا أن ذلك الأمر يغدو صعباً عند وجود مجموعات مختلفة وغير متجانسة، صودف وجودها معاً على بقعة جغرافية محددة، فعندها يصعب الالتقاء على تاريخ موحّد، إذ غالباً ما تكون الاعتبارات التاريخية لمجموعة ما مختلفة عن الأخرى، حتّى إنّ ما يكون مناسباً لمجموعة ما أو ما يراه كربح أساسي تاريخي، يشكّل استفزازأو هزيمةللمجموعة الأخرى ولا تعترف به.[٢٨]وللوصول إلى حلّ مشترك في هذه الحالة، يجب أن يتوصّل الجميع إلى الحقيقة المجرّدة للتاريخ، لمواجتها والاعتراف بها كما هي والتصالح معها، ممّا يشكّل حجر الأساس لبناء مستقبل مشترك.

وفي لبنان، نرى أنّه حتّى يومنا هذا، لا اتّفاق على تاريخ مشترك بين اللبنانيين، ولا حتّى اتّفاق بينهم على حقيقة هذا التاريخ. ففي غالب الأحيان، لا يعرف اللبنانيون لماذا هم لبنانيون، وما الذي يجمعهم حول وطن واحد، في الوقت الذي يشكلون فيه مجموعات مختلفة، ممّا يجعل انتمائهم الأول إلى جماعاتهم الصغيرة، أو طوائفهم، قبل الانتماء إلى وطنهم.

وحتّى أنّه، وبعد الخلافات الكبيرة بين اللبنانيين بين القومية العربية والغرب، وبعد وصولهم إلى ميثاق وطني، بني هذا الميثاق على النفي وليس الجمع، إذ اتّفقوا على أنّه لا شرق ولا غرب، دون الاتّفاق على ما هو مشترك بين اللبنانيّين للالتقاء حوله، وقد شدّد الصحافي اللبناني جورج نقاش علىذلك في

[٢٧]– كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع، الصفحات ٢٦٧–٢٦٨.

[٢٨]– المرجع السابق، الصفحة ٢٦٨.

مقاله الشهير "نفيان لا يصنعان أمّة "[29]. فنلاحظ أنّ اللبنانيين اختاروا أن يتفقوا على ما يفرقهم دون أن يتمكنوا من الالتقاء على جامع مشترك بينهم.

هذا التناقض وعدم وجود انتماء وطني، أدّى إلى مختلف الحروب على أرض لبنان، منهاالحروب الأهلية،التي وقف فيها اللبناني ضد اللبناني، وحتى أحياناً وقف فيها المواطن اللبناني بالتضامن مع غير لبناني بوجه لبناني آخر.

وعلى الرغم من هذه حصول هذه الحروب وانتهائها، وحتى يومنا هذا، لا اتّفاق على كتاب تاريخ موحّد يوثّق هذه الحروب وأسبابها وتداعياتهابشكل مجرّد، يجمع اللبنانيين حوله ويتفقون عليه للمصالحة حوله.

فعدم وجود تاريخ مشترك عامل أساسي يسبّب ضعف الانتماء الوطني، إذ لا جذور مشتركة تجمع اللبنانيين حولها، ولا مصالحة مع الماضي للمضي قدماً على أسس مشتركة، بل إن الخلاف حول التاريخ يجعل كل مجموعة تتقوقع على نفسها خوفاً من الآخر، فيصبح الانتماء للجماعة بدل الانتماء للوطن.

ثانياً :الطائفية السياسية

لبنان بلد غني بطوائفه، فهو يضمّ ١٨ طائفة ومذهب، فيذهب البعض إلى إلقاء اللوم على الطائفية وتحميلها عبء الانشقاق وعدم التآلف بين أبناء الوطن الواحد. ولكن، ليس تعدد الطوائف في لبنان هو السبب الذي يمنع الانتماء والانصهار الوطني في الأصل، إنما السياسات المتّبعة، والنظام السياسي الطائفي المعتمد في لبنان، يجعل المواطن اللبناني في موضع ينتمي فيه إلى طائفته قبل أن ينتمي إلى وطنه.

فالدستور اللبناني، ومع أنه اعتبر غير طائفي إذ لم يحدّد دين الدولة، إلّا أنّه وبعد الطائف، أصبح يحتوي وبنصّ مكتوب على أحكام طائفية بدءً من أعلى الهرم، فحدّد طوائف الرئاسات الثلاثة، إذ حدّد

[29]Deux negations ne font pas une Nation, Georges Naccache, L'Orient 1949, disponible sur internet àhttp://www.lebanonrenaissance.org/assets/Uploads/11-Deux-Negations-Ne-Font-Pas-Une-Nation-by-Georges-Naccache-1949.pdf, consulté le 25 novembre 2021

رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية، ورئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية، ورئاسة مجلس الوزراء للطائفة السنية، كما امتدت هذه الطائفية لتشمل التوظيفات في كافة أجهزة الدولة والمؤسسات العامة حسب التوزيع الطائفي، فصار المواطن اللبناني يتأرجح بين انتمائه لطائفته وبين انتمائه لوطنه، فيعيش انتماء طائفي إلى طائفته بمرجعيّاتها وقوانينها وأحكامها من جهة، ، وانتماء وطني إلى الجمهورية اللبنانية من جهة أخرى.[٣٠]

والجدير بالملاحظة، أنّ الدولة اللبنانية، ومع كونها الدولة التي يجب أن تفرض قوانينها وأحكامها على جميع المواطنين الذين يعيشون تحت كنفها، إلا أنها تنظر إلى مواطنيها من منظار الطائفة التي ينتمون إليها، فتعترف بهم كمواطنين لديها من خلال هذه الطائفة، فالتواصل مع المواطن، وسماع مطالبه، وحتّى إمكانيّته للوصول إلى مراكز في الخدمة العامة والحصول حتّى على وظائف في الدولة، يمرّ من خلال الطائفة بالموازاة مع المواطن وإمكانيّاته.

وبذلك، ينتمي المواطن إلى طائفته كممرّ أوّل قبل الوصول إلى الانتماء الوطني إلى الوطن ككلّ[٣١].

وحتّى في الانتخابات النيابية، التي تؤدّي إلى وصول النواب إلى السلطة التشريعية، يعمل مجلس النواب على سنّ قوانين انتخابية تدور في الفلك الطائفي، وتدفع المواطن إلى اختيار ممثّليه في أغلب الأحيان بناء على الانتماء الطائفي قبل الانتماء الوطني، فيجبر على تفضيل الانتماء الطائفي على الوطني، ويجد نفسه غير قادر على الخروج من سلطة الطائفة التي يحتاج إليها لتحقيق تمثيله، وهذا ما يؤخّر بدوره الانتماء الوطني.

وبالتالي، أصبح العمل السياسي في لبنان يدور في إطار طائفي، فغالبية الأحزاب اللبنانية الناشطة في الحياة السياسية، تتلوّن بلون طائفي، وتتبنى هوية طائفية، فترسم مشروعها بناء على الطائفة أو المذهب، وتضع بذلك أولوية لحقوق المذهب أو الطائفة التي تنتمي إليها قبل الأولوية الوطنية، وتسعى

---

[٣٠] –أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان الأمكان بين مستحيلين، إعداد: محمود حيدر
رئيس مركز دلتا للصحافة والأبحاث المعمّقة ورئيس تحرير فصلية "مدارات غربية» بيروت– باريس، منشور في الموقع الرسمي للجيش اللبناني، متوافر على الإنترنت على موقع: ، تاريخ الدخول ٢٤–١١–٢٠٢١
[٣١]– المرجع السابق

لحماية حقوق الطائفة أو المذهب وتعتبر هذه الحماية هي الأساس الجاذب الأول للمناصرين قبل أي مشروع وطني آخر، كما تسعى لنشر الخوف من الآخر للحفاظ على سلطتها، ما يعزّز الفكر الطائفي والانتماء الطائفي والمذهبي قبل الانتماء الوطني ويعرقل بالتالي الانصهار الوطني بين الشعب الواحد.

ثالثاً : الفساد وغياب الدولة

يعتبر لبنان حسب المؤشّرات العالمية من بين الدول الأكثر فساداً، فحسب منظّمة الشفافية الدولية ومؤشّر مدركات الفساد الذي تصدره، احتلّ لبنان عالميّاً المرتبة ١٤٩ من أصل ١٨٠ دولة لسنة ٢٠٢٠، بعدما كان يحتلّ المرتبة ١٣٨ في العام ٢٠١٩، أي أنّه تراجع ١١ مرتبة، ما يشير إلى التراجع الملحوظ في الأداء اللبناني وزيادة العجز والفساد في الدولة في ظلّ عدم وجود أي مساعي جدّية لإجراء إصلاحات رغم كثرة المناداة بها.[٣٢]

لم تستطع الدولة اللبنانية أن تبني علاقة ثقة بينها وبين المواطن اللبناني، فهي باتت عاجزة عن تأمين أبسط الحقوق للمواطن ، فلا تقدّم له صورة الدولة الراعية، إذ ظهرت غير قادرة على تأمين الخدمات الأساسيّة للمواطن اللبناني، كالطبابة، ضمان الشيخوخة، العلم، الكهرباء والمياه وغيرها،كما أن التوظيفات السياسية والمحاصصة كما سبق وذكرنا تأخذ حيّزاً هامّاً في الدولة، وتؤدّي إلى شعور المواطن بعدم المساواة في المعاملة من قبل الدولة بين المواطن والمواطن الآخر.

ويعود ما سبق وذكرناه إلى العديد من العوامل، منها الفساد المستشري في أجهزة الدولة، وغياب الخطط الاقتصادية والإنمائية.

وقد شكل هذا الأمرهوّة بين المواطن والدولة، فأصبح المواطن يسعى لتأمين خدماته بنفسه، أو يلتجئ إلى زعامته لتأمين هذه الخدمات ضمن إطار ضيّق وخارج إطار الدولة ، فاستغلّت الأحزاب هذا الوضع، وسعت لتأمين بعض الخدمات لمواطنيها، إذ أصبح المواطن يلجأ لهذه الأحزاب، وينشئ رابطة انتماء معها قبل نشوء هذه الرابطة مع الدولة، ممّا شكّل عائق جديد أمام الانتماء والانصهار الوطني،

---

[٣٢] – لبنان بين الدول الأكثر فساداً، مقال منشور على موقع لبنان ٢٤، https://www.lebanon24.com/news/lebanon تاريخ الدخول ٢٤-١١-٢٠٢١،

إذ أن الدولة اللبنانية إلى الآن عجزت عن تبنّي المواطن اللبناني في ظلّ دولة قوية، وضمّه إليها بالاستقلال عن الزعامات الطائفية والأحزاب.

رابعاً: التبعية الإقليمية والدولية واللجوء إلى الخارج

منذ نشأة دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، عانى من التبعية إلى الخارج، فكان جزء من اللبنانيّين يسعى للوحدة العربية، فيما يرى الجزء الآخر الخلاص في دول الغرب وخاصة فرنسا. وبعد استقلال لبنان، عام ١٩٤٣، بقيت التأثيرات الخارجية تلعب دور كبير على الساحة اللبنانية، فخاضت الدول الكبرى حروباً على أرض لبنان، وصفّت حساباتها على أراضيه، ولا زالت إلى اليوم ذات تأثير كبير على لبنان وسياساته الداخلية بتفاصيلها.

فنلاحظ أنّ أغلب الزعامات اللبنانية لها مرجعية خارجية، تنفّذ سياستها ومصلحتها على حساب المصلحة الوطنية،وتصبح بالتالي الجماعات اللبنانية تابعة إلى محور خارجي تنفّذ مصلحته، ويترجم على الأثر الصراع العالمي صراع داخلي على الساحة اللبنانية،ولا يعود القرار بيد الدولة اللبنانية ومسؤوليها، ممّا يؤدي إلى غياب الإرادة الوطنية وعرقلة كلّ ما يمكن أن يؤدي إلى ترجمة سيادة الدولة بشكل فعلي، فتبرز المشاكل والعقبات والانقسامات بين مواطني الدولة الواحدة، ، ممّا يزيد من الانقسام في الداخل، ويضع كل فئة بوجه الأخرى، وبالتالي يبعد الانتماء والانصهار الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، وكما رأينا على مرّ التاريخ اللبناني، بما فيه التاريخ الحديث، فعند الأزمات الكبيرة، تلجأ الأطراف اللبنانية إلى الخارج للتوافق وحلّ الأزمات.

ففي اتفاق الطائف في ٣٠ أيلول سنة ١٩٨٩، أو وثيقة الوفاق الوطني، التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية، تمّ الاتّفاق بوساطة المملكة العربية السعودية، لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وقد طرأت

على الأثر تغييرات هامّة على الدستور والنظام اللبناني لا يزال لبنان يعيش تداعياتها إلى اليوم الحاضر.[٣٣]

كما وأنّه، ومرّة جديدة، في ٢١ أيار سنة ٢٠٠٨، وبعد الأزمة التي عانى منها لبنان لمدّة سنة ونصف السنة تقريباً، تمّ اتّفاق الدوحة برعاية قطرية ، بعد جمع الزعامات اللبنانية في الدوحة، فاتّفق على إنهاء الفراغ الرئاسي وانتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، كما تمّ الاتّفاق على قانون انتخابي، ممّا وضع حدّ للأزمة في حينها بعد هذه الوساطة[٣٤].

وحاليّاً، عاد لبنان ليعيش أزمة من أشدّ أزماته قساوة، على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فيما نرى عجز لبناني داخلي عن اتّخاذ مبادرات فاعلة لإيجاد حلّ يراعي المصلحة الوطنيّة أوّلاً، فينتظر الفرقاء اللبنانيين الحلول والمبادراتالخارجيّة، والتغيّرات الإقليمية، لإيجاد حلّ للأزمات الداخليّة، ممّا يشير إلى الارتباطات الخارجية وغياب البعد الوطني لدى المسؤولين في الدولة اللبنانية.

فنلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه، بحيث يظهر لبنان بمظهر العاجز عن حلّ أزماته بتوافق قواه داخليّاً دون أي تدخّل خارجي ، ممّا يفقد المواطن لثقته بدولته وسلطتها وقدرتها على اتّخاذ القرارات الضرورية لحلّ أزماتها مع الحفاظ على سيادتها، ويضعف الحسّ الوطني لديه والرابط الذي يمكن أن يكوّنه مع دولته، ويشكّل عائق جديد أمام المواطنة.

الفصل الثاني: سبل تحقيق الانتماء والانصهار الوطني

---

[٣٣]– وثيقة الوفاق الوطني، سنة ١٩٨٩، متوفرة على الإنترنت على

موقعhttps://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_taif_agreement_arabic_version_.pdf

تاريخ، الدخول ٢٣–١١–٢٠٢١

[٣٤]– اتّفاق الدوحة لإنهاء الأزمة اللبنانيّة، متوافر على الإنترنت على موقع تاريخ الدخول ١–١٢–٢٠٢١،

الهوية هي "مفهوم علاقات"، ولكل شخص مجموعة متنوعة من الهويات، واحدة منها الهوية الوطنية. هذه الهويات هي عموما متكاملة، ولكن في رد فعل على عدم الاستقرار والظروف المتغيرة قد تصبح بعض الهويات أكثر أهمية.[٣٥]

يعرف سميث[٣٦] الأمة بأنها "مجتمع بشري معين يحتل وطنا ويتشارك نفس الأساطير ونفس التاريخ والثقافة العامة واقتصادا واحدا وحقوقا وواجبات مشتركة لجميع الأعضاء. وهو يعرف القومية بأنها "حركة أيديولوجية لتحقيق والحفاظ على الاستقلالية والوحدة والهوية للسكان الذين يعتبرهم بعض أعضائها أمة فعلية أو محتملة"

إن فكرة بناء هويات وطنية فيما يتعلق بالهويات الأخرى هي جزء أساسي من أدبيات بناء الدولة. وتعرف إدارة التنمية الدولية بناء الدولة بأنه "بناء شعور مشترك بالهوية والمصير المشترك، للتغلب على الخلافات العرقية أو الطائفية أو الدينية ومواجهة الولاءات البديلة".ومن المسلم به على نطاق واسع في الأدبيات أن العلاقة بين الهويات المجزأة والمتنافسة والتماسك الاجتماعي وشرعية الدولة حاسمة لفهم التقدم الاجتماعي والسياسي في الدول الهشة[٣٧].

من المهم تحديد الجهات الفاعلة والجماعات التي تعمل كداعمة أو كمخربة للهوية الوطنية والتماسك المجتمعي. وفيما يتعلق بالمخربين، فإن دور النخب في التلاعب بالهوية موثق بشكل واضح، فبالنسبة لبعض النخب السياسية والطائفية، فإن إبراز الانقسامات في المجتمع هو المفتاح للحفاظ على السلطة.

أولاً: بناء أسطورة وطنية جامعة.

---

[35]-David Welsh, professor of southern African studies in the political studies department at the university of Cape Town

[36]- Anthony Smith, professor in the department of sociology at the London School of Economics.

[37]- Sian Herbert, Promoting national identities, GSDRC Helpdesk research report 978, University of Birmingham.

استعملت الدول المستعمرة لمنطقة الشرق الأوسط نسخة مشوهة عن نموذج الدولة الأمة الذي انشأته البورجوازية الغربية وفرضته على العالم، ما وضع المنطقة في صراعات وجودية ما زلنا نعيش تبعاتها حتى اليوم. وقد كان للتعليم الأثر الكبير في نشر الأفكار الوطنية لكن بقي العامل الأساسي في بناء الشخصية الوطنية، والتي تمثل في أسطورة مؤسِسة تم حبك تفاصيلها بشكل متقن وتم نشرها حيث صارت جزءاً من اللاوعي الجماعي، والأسطورة المؤسسة هي قصة تفسر نشوء الكيان وتعلل أسباب اندماج السكان ضمن هويّة واحدة[38].

تهدف اسطورة التأسيس الى بناء جذور صلبة تعزز وتفسر الروابط الاجتماعية بين مختلف مكونات الشعب، مصورةً لحوادث أو شخصيات وطنية تعطي أنموذج مثالي لجذور الشعب. لا يتقيد بناء الأساطير بالتطور الطبيعي أو بالوقائع التاريخية بل بالإرادة السياسية لاختلاق تراث مشترك يفسر ارتباط الشعب بأرضه الوطنية ويحول الفرد إلى مواطن فخور بانتمائه.

ثانياً : العمل على تحسين التربية الوطنية.

لقد تأثر النظام التربوي في لبنان بعوامل أقحمت عليه من العقود الغابرة دون التأثر بما أصاب العالم من تطور ما زاد من صعوبات اشتراك النظام التربوي في بناء المواطنية. هذه الصعوبات لا يتحمل مسؤوليتها النظام التربوي إن من حيث دخول الطائفية في التعليم أو غموض المناهج واختلاف النظرة الى التاريخ في ظل غياب الاهتمام الرسمي بالتربية، فكلها مؤشرات قد لا تنتج تربية على المواطنية. فيجب العمل على الإصلاحات التربوية التي يفرضها تطور الأهداف التربوية ومتطلبات القرن الواحد والعشرين فبعد مرور أكثر من ثلاث عقود على إقرار وثيقة الوفاق الوطني لم يصدر كتاب تاريخ موحد بعد حيث لا زالت كل طائفة تدرس التاريخ الخاص بها كما لم يتم التوافق على تربية وطنية شاملة لكل المؤسسات التعليمية.

في ظل مجتمع متعدد دينياً، ثقافياً، اجتماعياً،وتاريخياً تفتقر السياسة التربوية في لبنان الى التركيز على القواسم المشتركة لجميع مكونات الشعب اللبناني. إن تعديل المناهج التربوية وادماج التربية

[38] - مازن المغربي، الأسطورة المؤسسة ضرورة تاريخية، الانترنت: /http://ncro.sy/2015/07/26، تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١١/٢٧

على المواطنية في المواد بما يتلاءم مع التطورات المعرفية والتكنولوجية والاجتماعية يمكن أن يجعل من النظام التربوي المصدر الفعلي لبناء المواطنية وتحقيق الانتماء الوطني.[٣٩]

ثالثاً : النهوض من الدولة الطائفية الى دولة المواطنة.

تؤدي البنية الطائفية للنظام المبنية على الانطلاق من مصلحة الطائفة ودورها الى الالتباس بين مفهوم الوطن والانتماء اليه ومفهوم الطائفة والانتماء اليها، ما يؤدي لإضعاف الرابط والشعور الوطني كجامع أساس مشترك لكل الشعب لصالح الطائفة التي تصبح العصب المشترك الأول للمنتمين إليها. وقد أدى تعدد مصالح الطوائف وتناقضها الى اضعاف وحدة الشعب الذي جعل ولاءه للطائفة ورموزها بدل ان يكون للوطن ورموزه ناظرا الى مصلحة الوطن من منطلق مصلحة الطائفة التي تتطلى بها زعاماتها لتحقيق المصالح الشخصية. هذه التناقضات الداخلية جعلت قيادات الطوائف تستدرج الدعم الخارجي حسب ولاءاتها في مواجهة خصومها الداخليين ما حول الوطن الى ساحة تجاذب وتصادم للعوامل الخارجية الإقليمية والدولية.٤٠

إن البنية الطائفية للسلطة والنظام تؤدي الى تداخل وتقاسم سلطة الدولة وسلطات زعماء الطوائف. فبدلا من ان تكون الدولة ومؤسساتها المرجع الوحيد لجميع افراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم لتأمين جميع متطلبات الحياة اليومية من سلطة وإدارة للمواطنين، سمح النظام الطائفي للمرجعيات الطائفية بالحصول على دور متزايد في السياسة والتربية والإعلام والأحوال الشخصية كلَه على حساب الدولة فأصبح اللبنانيون يعاملون كرعايا لهذه الطوائف وليس كمواطنين ما يجعلهم كمجموعة أقليات طائفية أكثر مما يجعلهم شعباً واحداً ومجتمعاً واحداً.

رابعاً : إرساء قواعد الدولة المدنية.

إن الدولة المدنية هي التي تمثل جميع المواطنين بمختلف انتماءاتهم وتحمي حقوق الجميع بواسطة مؤسساتها العادلة والقادرة حيث تطبق القانون المدني على الجميع دون تمييز. الدولة المدنية مصدرها

---

[٣٩]- محمد رضا رمَّال،التربية على المواطنيَّة في مجتمع متعدِّدالنظام التربوي في لبنان انموذجاً، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية العدد ٦٩ الصفحة ١٥٩.

[٤٠]- بولس عاصي، الطائفية والمواطنة في لبنان، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، اصدار ٢٠١٦، ص ٢٠.

المجتمع المدني ويكون دستورها وقوانينها مدنية وتستمد شرعيتها من صناديق الاقتراع وقانون الانتخابات مع المحافظة على تطبيق قانون الأحوال الشخصية الذي يختاره الفرد. هي الدولة التي تحفظ مصالح الناس بشكل متساوٍ بغض النظر عن الدين أو المذهب لأنها تفصل الدين عن الدولة. يتمتع جميع المواطنون في الدولة المدنية بنفس الحقوق التي يكفلها الدستور وبالمساواة أمام القانون وبالعدالة دون استنساب. أما الواجبات فهي التشبث بالوطن والحفاظ عليه وعلى وحدته وحريته واستقلاله بنبذ منطق الميليشيات والاستقواء بالخارج ما يزيد الشعور بالانتماء لدولة قادرة وعادلة تستطيع حماية جميع مواطنيها دون استثناء.

ما يضعف الحاجة للشعور بالانتماء لطائفة معينة بإمكانها تامين هذه المتطلبات. وتقوم هذه الدولة وفقاً لثلاث مستويات. فهي تقوم أولاً على مبدأ الديمقراطية الذي يضمن حرية تعبير كل الافراد عن معتقداتهم السياسية والدينية دون ان يتعارض هذا مع برامج الدولة المدنية.وثانياً على مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لكي تقوم دولة الحق والقانون. وأخيرا تطبيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ما يعيد للمواطنين ثقتهم بإدارات الدولة ويبعد عنهم الحاجة للانخراط بالمجموعات الطائفية للمحافظة على حقوقهم ما يعزز فكرة الانتماء للوطن ويقلل من تسلط وهيمنة المجموعات الطائفية التي ستسعى دائماً للمحافظة على مكتسباتها بمنع قيام الدولة المدنية.[٤١]

خامساً : دور وسائل الاعلام.

تلعب وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وبطرقها المختلفة – السمعية والبصرية والمكتوبة و الإلكترونية – دورا هاما وحيويا في تشكيل الرأي العام وفي تغيير سلوك ومواقف أفراد المجتمع والتأثير على منظومة القيم والمبادئ التي يتبناها الإنسان وذلك في تعزيز وتوطيد عناصر الوحدة الوطنية والدفاع عنها بالكلمة الصادقة والجريئة[٤٢].

[٤١]- بولس عاصي، الطائفية والمواطنة في لبنان (المرجع السابق) ص٣٦.
[٤٢]- زياد أحمد المحيسن،دور الاعلام في تعزيز الوحدة الوطنية، الانترنت:https://www-dr--almuhaisen-comتاريخ الدخول:٢٠٢١/١١/٣١

يمكن لوسائل الإعلام أن تساهم من خلال استراتيجية إعلامية وطنية في بناء الجدار الصلب للوحدة الوطنية، بصقل المشهد الإعلامي الوطني وبث رسائل تعبئة تعمل على ترسيخ الواقع الحي، وتجذر عناصر القوة وبناء القناعات والاتجاهات الوطنية بين افراد المجتمع الذي يمثله هذا البلد.

إن الإعلام قادر على التركيز على العوامل التي تجمع ولا تفرق، وتضيء ولا تحترق، وتستخدم المفردات التي تبني ولا تدمر، وتركز على الإنجازاتالوطنية لتكريس قيم المساواة والعدالة الاجتماعية بين الأفراد وتجميع الهويات الفرعية لصالح الهوية الوطنية، وتحميها وتحافظ عليها من كل المحاولات للعبث بها. فعلى وسائل الاعلام ان تعنى بالشأن الوطني لتعزيز الوحدة الوطنية وان لا ترتهن للمخططات الخارجية التي تسعى الى تحقيق مشاريعها الخاصة داخل لبنان وذلك بعدم بث الأخبار الكاذبة التي من شأنها توتير الوضع الداخلي أو بث الأخبار أو المقابلات التحريضية ضد فئة معينة من اللبنانيين فعلى وسائل الاعلام توجيه رسائلها الإعلامية الى أصحاب المصلحة وإلى جمهورها من أجل تحقيق أقصى قدر من الاجماع الوطني وأن تكون قادرة من خلال قدراتها على التواصل على مكافحة المخططات التقسيمية الطائفية الموجهة لمصالح فئوية فردية وتشجيع تبني قيم التسامح والمحبة والتعاون وبناء الوحدة الوطنية.

سادساً : إعادة تفعيل خدمة العلم.

قامت وزيرة الدفاع السابقة السيدة زينة عكر بدراسة مشروع جديد لإعادة تفعيل خدمة العلم ضمن صفوف الجيش اللبناني في إطار جديد لن يكون مشابهاً للتجنيد الاجباري الذي كان معتمداً في السابق إن من حيث المدة أو من حيث طريقة ونوعية التدريب. وتبرز أهمية هذا المشروع خصوصا في المرحلة الصعبة الحالية لما لخدمة العلم من أهمية وطنية في مساعدة الشباب على الانصهار في بوتقة وطنية واحدة بعيداً عن التعصب والانجراف في تيارات سياسية متطرفة وتعزيز محبة الوطن والمشاركة في الخدمة العامة[٤٣].

[٤٣] - المركزية، خدمة العلم هل تعود بصيغة جديدة، الانترنت: https://www.almarkazia.com/ar/news/show تاريخ الدخول: ٢٠٢١/١١/٢٩

لا شك أن خدمة العلم تعزز روح الانتماء للوطن في نفوس الشباب وتنمية روح المحبة والتعاون فيما بينهم بعيداً من الطائفية والمناطقية والمذهبية الضيقة. فلقد حققت تجربة خدمة العلم سابقاً أهم أهدافها وهو الانصهار الوطني بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني من خلال تعزيز الروح الوطنية وإلغاء الفوارق الطبقية بين المجندين بالإضافة الى تغليب فكرة الانتماء الوطني والقومي على باقي الانتماءات الطائفية والحزبية.

الخاتمة

إن وثيقة الوفاق الوطني و بالرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً عليها ما زالت تعتبر هي الإطار و الأساس القانوني للهوية اللبنانية والتي حسمت الجدل بين أبناء الوطن الواحد حيث كان هناك اختلاف حولها في إبان الحرب ، و إضافة الى أن الوثيقة حملت تغييرات في النظام السياسي وتوزيع جديد للسلطة فيما كان القصد منها إرساء بنية إدارية ، إجتماعية ، إقتصادية ، و بناء هوية وطنية يمكن من خلالها وضع أزمة بناء المواطنة على الطريق الصحيح .

و لكن التجربة اللبنانية و بالرغم من وجود وثيقة الوفاق اختاروا أن يتفقوا على ما يفرقهم دون أن يتمكنوا من الالتقاء على جامع مشترك بينهم. حيث أدّى هذا التناقض وعدم وجود انتماء وطني، إلى حروب عدة على أرض لبنان، و منها الحروب الأهلية.

إذا كان لا بدَّ من العمل على سبل تحقيق الإنتماء الوطني و الإنصهار الوطني ، و عليه يجب تحسين التربية الوطنية، و التركيز على القواسم المشتركة لجميع مكونات الشعب اللبناني و بالتالي العمل على تعديل المناهج التربوية و إدماج التربية ، و جعل من النظام التربوي المصدر الفعلي لبناء المواطنية وتحقيق الانتماء الوطني.

كما تبقى الدولة المدنية هي التي تمثل جميع المواطنين التي تحفظ مصالح الناس بشكل متساوٍ بغض النظر عن الدين أو المذهب، حيث يتمتع جميع المواطنون في الدولة المدنية بنفس الحقوق التي يكفلها الدستور وبالمساواة أمام القانون وبالعدالة دون استنسابية.

إضافة الى أن وسائل الإعلام تلعب دورا هاماً وحيوياً في تشكيل الرأي العام وفي تغيير سلوك ومواقف أفراد المجتمع والتأثير على منظومة القيم والمبادئ التي يتبناها الإنسان، كما أن خدمة العلم تعزز روح الانتماء للوطن في نفوس الشباب وتنمية روح المحبة والتعاون فيما بينهم بعيداً من الطائفية والمناطقية

والمذهبية الضيقة. حيث حققت تجربة خدمة العلم سابقاً أهم أهدافها وهو الانصهار الوطني بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني من خلال تعزيز الروح الوطنية وإلغاء الفوارق الطبقية بين المجندين بالإضافة الى تغليب فكرة الانتماء الوطني والقومي على باقي الانتماءات الطائفية والحزبية.

إن الشعور بالانتماء للأهل والجماعة والوطن عملية لا تُنجز بالتعليمات والنصائح أو بالترغيب والترهيب ، بل هي نتاج من التربية المتواصلة، فإن الإنسان يولد بين أهله وأسرته وجيرانه حيث يُشبع كل منهم بطريقة أو بأخرى حاجاته ومتطلباته ، ما يوّلد عنده الشعور بالانتماء لهذه البيئة التي وفرت له سبل الحياة. إن وسائل وعوامل و وسائط التنشئة الاجتماعية التي يكتسبها الانسان منذ ولادته وأثناء نشأته هي التي تكسبه الشعور بالانتماء ما يجعل دور الدولة بتأمين الحاجات النفسية والاجتماعية الأساسية من توفير قدر كافي من الحرية الشخصية و الاجتماعية و الدينية و التأمين على مستقبل الفرد وتحقيق العدالة الاجتماعية أساسي بتنمية شعور الانتماء الوطني.

المصادر و المراجع

أ- القوانين :

١- مقدمة الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢/٩/١٩٩٠.

٢- قانون تنظيم الجامعة اللبنانية (رقم ٦٧/٧٥ بتاريخ٢٦/١٢/١٩٦٧).

٣- وثيقة الوفاق الوطني، سنة ١٩٨٩

٤- اتّفاق الدوحة لإنهاء الأزمة اللبنانيّة.

ب-الكتب :

١- محمد رضا رمَّال،التربية على المواطنيَّة في مجتمع متعدِّدالنظام التربوي في لبنان انموذجاً، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية العدد ٦٩.

٢- بولس عاصي، الطائفية والمواطنة في لبنان، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، اصدار ٢٠١٦.

٣- كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع.

٤- هيلينا كوبان، لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفيّة،ترجمة: سمير عطالله، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٥.

٥- مسعود ضاهر، الجذور التاريخيّة للمسألة الطائفيّة اللبنانيّة ١٦٩٧ – ١٨٦١، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٩.

٦- زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، المجلد الأول، ٢٠٠٦.

٧- كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان ٦٣٤ – ١٥١٦، دار نوفل، الطبعة الثانية، ١٩٩٢.

ج- المقالات العربية و المواقع الإلكترونية :

١- مسؤولية التعليم في تعزيز المواطنية /https://lcaclebanon.wordpress.com

٢- أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان الأمكان بين مستحيلين، إعداد: محمود حيدر، منشور في الموقع الرسمي للجيش اللبناني.

٣- - لبنان بين الدول الأكثر فساداً، مقال منشور على موقع لبنان ٢٤، https://www.lebanon24.com/news/lebanon

٤- مازن المغربي، الأسطورة المؤسسة ضرورة تاريخية، الانترنت: http://ncro.sy/2015/07/26/

٥- زياد أحمد المحيسن،دور الاعلام في تعزيز الوحدة الوطنية، الانترنت:-https://www-dr -almuhaisen-com

٦- المركزية، خدمة العلم هل تعود بصيغة جديدة، الانترنت: https://www.almarkazia.com/ar/news/show

٧- إتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية والتحديث، مجلة الدفاع الوطني ، العدد : ٥٦ ، نيسان ٢٠٠٦ HTTPS://WWW.LEBARMY.GOV.LB

٨- أنور ضو ، التربية في خدمة الوحدة ، الجمهورية اللبنانية المركز التربوي للبحوث و الإنماء /https://www.crdp.org

٩- معجم المعاني الجامع، الانترنت، متوافر على الموقع: https://www.almaany.com /

١٠- طارق متري، عن الطائفيّة في لبنان وعن السبل إلى تجاوزها، جريدة المدن الالكترونية، ٢٠٢١/٦/١١، الانترنت، متوافر على الموقع: https://www.almodon.com/opinion/2021/6/11/

١١- مسعود ضاهر، مقابلة متلفزة، برنامج أجراس المشرق، حاوره: غسان الشامي، قناة الميادين، تاريخ العرض: ٢٠١٧/٢/٢٥.

١٢- عبد الرؤوف سنو، الأسس الفكريّة والسياسية للميثاق الوطني ١٩٤٣، الانترنت، متوافر على الموقع: الأسس الفكرية والسياسية للميثاق الوطني ١٩٤٣ THAQAFIAT | (wordpress.com)

د- المقالات و المواقع الأجنبية :

1- David Welsh, professor of southern African studies in the political studies department at the university of Cape Town

2- Anthony Smith, professor in the department of sociology at the London School of Economics.

3- Sian Herbert, Promoting national identities, GSDRC Helpdesk research report 978, University of Birmingham.

الفهرس